الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4542 | الخميس | 15 رمضان 1444 هـ | 6 أبريل 2023 م | السنة السادسة عشرة

البلاد تعيش أسوأ فتراتها حالياً منذ الغزو

الصقر: معاناة الكويت مع القضايا المختلفة تذكرنا بأسطورة «سيزيف»

غرفة التجارة إنجزت 356 ألف معاملة مختلفة خلال 2022 وإجمالي الإيرادات ارتفع إلى 6.8 ملايين دينار

تفريغ مقاعد القيادات الإدارية دون أسباب واضحة تحت مسمى «الإصلاح»

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر في كلمته خلال الجمعية العامة لغرفة تجارة وصناعة الكويت إنه خلال سنة 2022، تناولت الغرفة العديد من القضايا الاقتصادية ، تصدّرتها قضية الأمن الغذائي في دولة الكويت من المنظورين الدولي والمحلي. وتوزعت القضايا الأخرى على التعاون الاقتصادي الخليجي والعربي والدولي، والإستراتيجية الخليجية الموحدة للتنمية الصناعية، والمواصفات والمقاييس، وقواعد المنشأ وأثرها الكبير على التجارة الخليجية البينية.

وبلغت الفعاليات التي نظمتها أو شاركت بها الغرفة محلياً ودولياً 72 فعالية، تمت نسبة عالية منها عبر تقنية الاتصال المرئي. ولبّت الغرفة دعوة كريمة من اتحاد الغرف التجارية المصرية بوفد رفيع المستوى حظي بدعم القيادة السياسية في البلدين الشقيقين، وشارك في ملتقى الأعمال الكويتي المصري.

كما استقبلت الغرفة 34 وفداً زائراً من 23 دولة ومنظمة اقتصادية دولية. وحظيت باستضافة اجتماع مجلس اتحاد الغرف العربية و مجلس اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع انحسار أزمة كورونا وتداعياتها، عاد عدد أعضاء الغرفة إلى مستواه السابق فناهز 59 ألفاً، وارتفع عدد المعاملات المختلفة التي أنجزتها الغرفة الى 356 ألفاً. وبينما ارتفع إجمالي إيرادات الغرفة إلى 6.8 مليون دينار، ارتفعت نفقاتها إلى أكثر من ستة ملايين دينار، تاركة وفراً بمبلغ 760 ألف دينار. وبلغت مساهمات الغرفة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية 620 ألف دينار ، أو ما يعادل 80 % من إجمالي الوفر ، وأكثر من 10 % من إجمالي الايرادات . وهنا لا بد لي من الاعراب عن تقدير الغرفة واعجابها بمجهود جمعية الهلال الأحمر الكويتية، وعن اعتزازها بشراكتها الانسانية.

واستشهد الصقر بالأسطورة اليونانية

انتشار ثقافة الاعتماد على الريع السهل بكل تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

جانب من العمومية

القائلة إن آلهة أثينا غضبت من طموح وجموح الشاب سيزيف، فحكمت عليه بأن يحمل صخرة كبيرة إلى قمة جبل أولمبوس. وكان سيزيف كلما اقترب من القمة تسقط الصخرة عن كتفيه عائدة إلى السفح، ليلحق بها ويحملها ويعاود المحاولة، وهكذا يتكرر الصعود، ويتكرر السقوط، في جهد بلا طائل، وعذاب بلا نهاية .

وألمح لولا ثقتي برعاية الله وصنائع وطني وطيبة شعبي، لحسبتُ أن الكويت محكومة بعقوبة سيزيف؛ فهي تحمل آمالها وطموحاتها، وتحاول أن ترتقي الجبل نحو الحرية والعدل والتقدم، وقبل أن تصل إلى غايتها، تسقط حمولتها عائدة إلى السفح. وتتكرر محاولات الصعود، وتتكرر مرات السقوط، ليغدو التاريخ عبثاً وتكرارا ، بدل أن يكون بناء وازدهارا ، ولنجد أنفسنا بعد خمسة عقود أو أكثر، مهتمين بذات التحديات، مهمومين بذات التساؤلات، مرهقين بذات الاختلافات والمفارقات، عاجزين أمام ذات التحديات.

وباستثناء كارثة الغزو، أعتقد أن خيبة الأمل التي تعيشها الكويت حالياً، هي الأشد مرارة ، والأعمق غوراً، والأكثر قهراً . ذلك أن سقوط الصخرة هذه المرة جاء سريعاً، وجاء صادماً، وجاء في أجواء محلية تكاد تخنقها نفاثات التجرؤ على القانون، تحت لافتة "الأوامر العليا"، ونفاثات الاجتراء على السلطات الثلاث تحت شعار "حرية الرأي". وتفريغ مقاعد القيادات الإدارية دون أسباب واضحة تحت مسمّى " الاصلاح ". كما جاء السقوط هذه المرة في خضم تحولات إقليمية ودولية تعيد رسم حدود الدول، وتوزيع المصالح ، وتشكيل التحالفات ، بحيث لا يبقى لمن فاتهم القطار، إلا التحسّر في محطات الانتظار.

التواكل على النفط

مع بداية انتاج النفط – وتواكلاً عليه – اختارت الكويت نموذج التنمية المعتمدة على رأسمالية الدولة وهيمنة قطاعها العام. ومن الإنصاف القول إن هذا الاختيار كان له ما يبرره في ذلك الوقت. غير أن المأزق الاقتصادي الكويتي بدأ يتشكل مع استمراء الدولة لهذا النموذج التنموي ، واستمرارها في تعزيز نهجه ، رغم التغيّر الجذري في كافة الظروف والمعطيات التي بررت الأخذ به في البداية. وزاد من خطورة هذا الانحراف الشديد المديد عن دور الدولة الاقتصادي في الدول الديموقراطية، أن الكويت تبنت سياسات مالية منحازة بشكل مطلق الى توزيع الثروة بدل تنميتها، والى المغالاة في رفاهية الحاضر على حساب الاستدامة والمستقبل.

ومن هنا، انتشرت ثقافة الاعتماد على الريع السهل بكل تجلياتها الاقتصادية والمجتمعية والسياسية ، والمتمثلة بصورة رئيسية في ترهل الادارة العامة وعدم كفاءتها وضعف انتاجيتها ، وفي ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية والتعليمية وانخفاض مستواها ، وفي عجز الميزانية العامة وهشاشة بنيتها ، فضلاً عن ضعف الشفافية والمساءلة ، وتوسع وتعمق البيئة الحاضنة للفساد.

القطاع الخاص بكل أنشطته ومؤسساته وأشخاصه يتعرض لحملة ظالمة تشكك في تاريخه ووطنيته ومصداقيته

ونتيجة هذا كله ، أصبحت الدولة وقطاعها العام عاجزين عن توفير فرص عمل مجزية ومنتجة ومستدامة للقادمين الجدد الى سوق العمل ، الذين يقدر عددهم بأكثر من مئة ألف مواطن خلال السنوات الأربع القادمة. كما أصبح القطاع الخاص عاجزاً عن منافسة الدولة وقطاعها العام في اجتذاب هؤلاء المواطنين. علماً أن نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص بالكويت تكاد تصل الى 14 % من اجمالي قوة العمل الوطنية ، بينما وصل متوسط هذه النسبة في العالم كله الى 67 % ، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى 80 % . أما الصين ، فقد أدى انفتاحها على القطاع الخاص الى انخفاض نسبة العاملين في القطاع العام من 78 % في نهاية ثمانينات القرن الماضي الى أقل من 27 % عام 2010.

مهاجمة القطاع الخاص

رغم هذه الأهمية المركزية والمستقبلية للقطاع الخاص ودوره التنموي في دولة الكويت ، نلاحظ – بمزيج من الأسف والغضب والاستغراب – أن هذا القطاع بكل أنشطته ومؤسساته وأشخاصه يتعرض لحملة ظالمة لا تنال من كفاءته ودوره وجدواه فحسب ، بل تشكك في تاريخه ووطنيته ومصداقيته أيضاً. وتطلق هذه الحملة ادعاءات عارية من الصحة ، لا سند لها ولا مستند، يغذيها حقد لا داعي له إلا فشل أصحابه، وتوجيه جاهل، وتمويل مجهول، أو هكذا نفضل أن نقول. ورغم ما تسببه هذه الحملة لنا من ألم، ما كانت لتثير اهتمامنا لولا ما نجده لها من صدى لدى السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولولا ما تحظى به من بيئة حاضنة لدى بعض قيادات السلطتين. وإذا كانت السلطة التنفيذية تقف موقفاً موارباً من القطاع الخاص فترفع شعارات دعمه والثقة به وتعمل بعكسها، فإن العديد من أعضاء مجلس الأمة لا يفتقدون الوضوح في اعلان ارتيابهم بالقطاع الخاص، ولا ينكرون مساعيهم للحد من دوره التنموي. علماً أن غرفة تجارة وصناعة الكويت تعتز بأن يكون بين أعضائها أكثر من نصف أعضاء مجلس الأمة في معظم دوراته إن لم يكن كلها، ومنذ المجلس التأسيسي حتى اليوم. كما أن أعداداً كبيرة من موظفي الحكومة والقطاع العام يمارسون العمل التجاري من خلال شركاء أو وكلاء. وأكثر منهم من يمت بقرابة ونسب الى تجار وعائلات تجارية.

اتحاد مصارف الكويت ينظم غبقته الرمضانية الأولى

نظم اتحاد مصارف الكويت غبقة المصارف الرمضانية الأولى للمصارف الأعضاء بفندق الفور سيزونز. وقد شارك عدد من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية وعدد كبير من القيادات المصرفية التنفيذية في البنوك المحلية في فعاليات الغبقة السنوية. وقد أتى الاحتفال بهذه المناسبة بهدف توطيد العلاقات بين العاملين في القطاع المصرفي، وتعزيز التواصل والتفاهم والتفاعل في أجواء رمضانية جميلة. كما حضر غبقة المصارف الرئيس التنفيذي لشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (كي نت)، والرئيس التنفيذي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية (سي نت)، ومدير عام معهد الدراسات المصرفية.

جماعية من الغبقة

وبهذا الصدد، صرحت مديرة العلاقات العامة لدى اتحاد مصارف الكويت السيدة شيخة العيسى يسعى دائماً إلى تنظيم المناسبات التي تجمع كافة البنوك المحلية لترسيخ عرى التعاون ودعمهم بين البنوك الأعضاء في جو من الود والإخاء بين كافة الحاضرين، وتوجهت العيسى بجزيل الشكر للبنوك المشاركة في الغبقة الأولى لاتحاد مصارف الكويت.

مؤشرات البورصة تتباين.. و«العام» يرتفع 5.3 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها العام 5ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6992ر83 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر08 في المئة.

وتم تداول 100ر9 مليون سهم عبر 7271 صفقة نقدية بقيمة 26ر6 مليون دينار (نحو 80ر5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 11ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5458ر14 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر21 في المئة من خلال تداول 48ر2 مليون سهم عبر 2248 صفقة نقدية بقيمة 3ر7 مليون دينار (نحو 11ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 10ر8 نقطة ليبلغ مستوى 7756ر65 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر14 في المئة من خلال تداول 52ر6 مليون سهم عبر 5023 صفقة بقيمة 22ر9 مليون دينار (نحو 69ر3 مليون دولار).في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 8ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5517ر94 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر16 في المئة من خلال تداول 42ر9 مليون سهم عبر 1919 صفقة نقدية بقيمة 3ر5 مليون دينار (نحو 10ر6 مليون دولار).

وكانت شركات (سنام) و(المعامل) و(آسيا) و(بيان) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بنك بوبيان) و(بيتك) و(أجيليتي) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا لناحية القيمة في حين كانت شركات (العقارية) و(الاماراتية) و(أعيان) و(تجارة) الأكثر انخفاضا.

«براند فاينانس»: «بوبيان» أسرع العلامات التجارية نمواً في الكويت بنسبة 33 في المئة

حقق بنك بوبيان إنجاز جديد يُضاف إلى سلسلة إنجازاته التي دأب على تحقيقها خلال السنوات الماضية بتواجده ضمن قائمة أقوى عشر علامات تجارية كويتية من حيث قيمتها السوقية لعام 2023 إلى جانب كونه الاسرع نمواً بنسبة 33 % حسب مؤسسة براند فاينانس العالمية المتخصصة في تقييم العلامات التجارية.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد تعليقاً على ذلك "مع مثل هذه التقديرات المميزة فاننا اصبحنا نجني ثمار ما حرصنا على تحقيقه من نجاح والسير على خطى ثابتة نحو استراتيجيات ممنهجة حققنا من خلالها العديد من القفزات والنمو في جميع مؤشراتنا المالية لاسيما الحصص السوقية في مختلف القطاعات.

وأوضح ان وصول العلامة التجارية لبوبيان إلى المرتبة السابعة ورفع تصنيفها إلى AA– جاء استناداً إلى قوة الأداء المالي وتوقعات النمو المستقبلي وفقاً لمعايير خاصة ومحددة، منها هامش الربحية والإيرادات ليعكس هذا التقييم الثقة التي يوليها العملاء والمساهمون لبنك بوبيان .

وأضاف " يمثل تأكيد مؤسسة براند فاينانس ومن خلال دراسات وابحاث السوق اننا الاسرع نمواً كعلامة تجارية شهادة نعتز بها خاصة وانها تأتى من المؤسسة المشهود لها بالحيادية والاحترافية ".

دعـــوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية
لتعديل اسم وشعار الجمعية

يسر الجمعية الكويتية لأولياء أمور المعاقين دعوة أعضائها الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية الذي سيعقد في تمام الساعة 3:00عصراً يوم الثلاثاء الموافق 2 مايو 2023م بمقر الجمعية الكائن بمنطقة الروضة ق5 شارع البارودي 65 مبنى 8 لاستعراض البنود التالية :

1 - تعديل اسم الجمعية ليصبح الجمعية الكويتية لأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة.
2 - تغيير شعار الجمعية.

يراعى أعضاء الجمعية العمومية والمؤسسين الغير مسددين رسوم اشتراكاتهم ضرورة المبادرة بتسديدها بموعد أقصاه الساعة 3:00 عصراً يوم الثلاثاء الموافق 2 مايو 2023م حتى يحق لهم حضور الجمعية العمومية ، علماً بأن الموقف المختص بالجمعية على استعداد تام للإجابة على الاستفسارات الخاصة بتاريخ استحقاق السداد.

كما يرجى من السادة الأعضاء مراجعة إدارة الجمعية قبل موعد الاجتماع للتأكد من استكمال بياناتهم وتحديث أي تغيير بها في الوقت الذي تؤكد فيه الجمعية اهمية مشاركة أعضائها الكرام فأنها تأمل منهم مراعاة إحضار البطاقة المدنية الأصلية أو شهادة الجنسية عند حضور الجمعية العمومية والا تعذر عليهم حضور الاجتماع.

مجلس الإدارة